وجاز الابتداء وان لم تفده هذه الاضافة تعريفا لان
بر نكرة واضافة النكرة للنكرة لا تفيد التعريف والبر
لهم جامع لانواع الخير فعمل البر يزين صاحبه
وعمل الشر يشينه وقوله وليس سالم يقل قاله
بعضهم لا حاجة لهذا بعد اتيانه بكاف التمثيل في
قوله كعند زيد لانها تدخل بقية الامثلة فلا تحتاج
ح لان نقيس سالم يقل ويذكر هنا على ما قيل وذكر
هنا ويجاب عن ذكره بان كاف التمثيل في كلامه
لادخال امثلة الانواع وقوله بعد وليقس الخ يدخل
الانواع نفسها التي لم تذكر هنا وحاصل بيانه
ذكر ان تقدم الجار والمجرور والظرف على النكرة المشبه
له بقوله كعند زيد الخ وتقدم الاستفهام عليها المشبه
بقوله وهل فتى الخ يقال لكل واحد من هذين نوع
كبقية المسوغات التي ذكرها تنطلق على كل منها نوع
ولكل نوع من الستة تلزم له امثلة توضحه فادخل
بالكاف المذكورة وهي كاف التمثيل الواقعة في قوله
كعند زيد الخ بقية الامثلة التي لم تذكرها هنا الموضحة
لتلك الانواع وادخل بقوله وليقس سالم يقل بقية
الانواع التي لم يذكرها هنا فتلخص بذلك ان كلا
منها له فائدة وتميز لا تحصل بعدم ذكره والاقتصار
على الاخر وان الامر محتاج لذكر كل منها ولا اشكال

احدها

احدها اي الامور الستة التي ذكرها من تلك الامور
التي انتهاها بعضهم الى نيف وثلاثين والى اكثر كما
سياتي وقوله ان يتقدم الخبر عليها اي النكرة وهو ظرف
الزماني لان الظرف والجار والمجرور يجوز ان تتعلق بهما يفيدان
اما ما ياتي بعدهما متصفا بالاستقرار لان الخبر وصف
للمبتدا في المعنى او يفيدان ثبوت الحكم وهو الاستقرار
له فاذا قلت عندنا او في الدار قبل ان ثاني بالمبتدا
وهو رجل مثلا الواقعان خبرا عنه فهم منه ذلك
بمجرد التلفظ بهما ان ما ياتي بعدهما في الذكر متصف
بالاستقرار او ثابت له بخلاف غيرهما فانه لا يتقدم فلا
يفهم منه ذلك بمجرد التلفظ فشرط التقديم لهما فيه
شرع لم توجد في غيرهما فلو قلت فرس كل منهما عند النكرة
وقيل رجل عندنا او في الدار ولم يتقدم لم يجز اعراب
النكرة وهي رجل مبتدا وما بعدها من الظرف والجار
والمجرور خبرا عنه لعدم المسوغ له بتلك الحالة نعم
يجوز كونه مبتدا وما بعده من الظرف والجار والمجرور
متعلق بمحذوف صفة ولا خبر له لعدم المسوغ لان
احتياج النكرة الى الوصف اشد من احتياج المبتدا للخبر
وفرجنا به ح من باب المبتدا والخبر اي باب الصفة
قال تقدم وهو غير ظرف او جار ومجرور وفعل لم يتم الخ اي جعل التقدم

Copyright © King Saud University